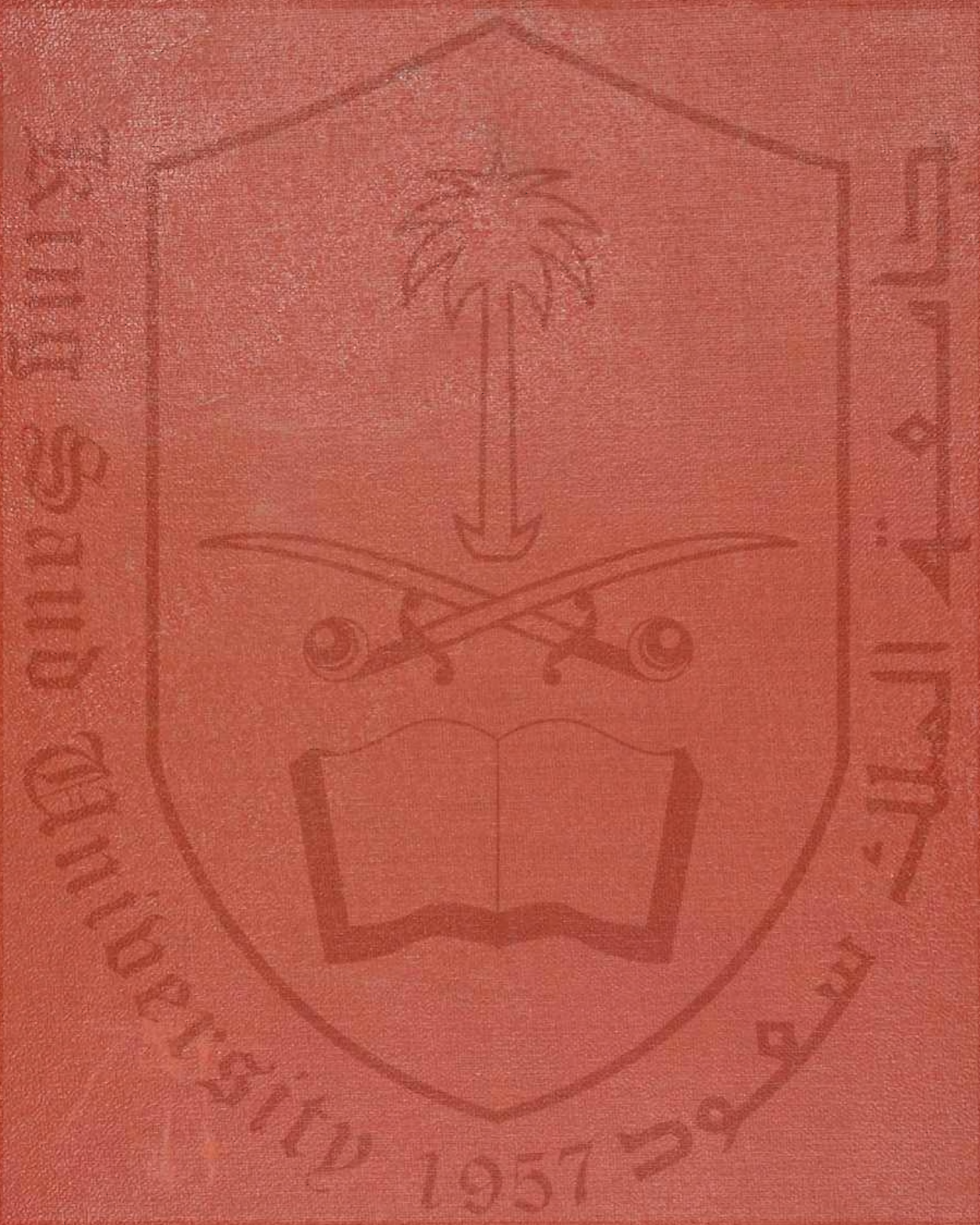


٧٨٢٤

في الفقه
والأحكام



Copyright © King Saud University

٢١٧٨

ر . ن

(الرياض الزاهرة والجواهر الناضرة الكاشف لمعاني
التذكرة الفاخرة) ، تأليف نجم الدين ، يوسف بن
احمد - ٨٣٢ هـ . بخط محمد بن صالح بن محمد سنة
٨٢٦ هـ .

١٢٢ق ٣١-٣٤س ٢٩x٥٣سم
نسخة حسنة ، بأولها نقص ، الاوراق الثلاث الأولى
بها تمزق ، ونقص ، خطها نسخ حسن قديم ، يليها فوائد
الأعلام (ط) ٨: ٢١٥ الجامع الكبير بصنعاء / الشرقية
٣: ٦١: ١٠

٧٨٣٤
ع ب

١- الزيدية ، الفقه - المؤلف ب - الناسخ

ج - تاريخ النسخ

٧٨٢٤ ف ١١٦٧٢
 مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
 التبرع: (الرئيس العامة والمجاوله المخطوطات) لعماد الدين (القاضي)
 المؤلف: يوسف بن محمد - تاريخ مصر - ٨٢٣ هـ
 تاريخ النسخ: ٨٢٦ هـ
 اسم الناشر: محمد بن صالح بن محمد
 عدد الأوراق: ١٢٢
 ملاحظات:

[illegible]

وله غسل واحدا من آخر يومه لزمه الغسل **فصل** في حلاله وحرامه واصله للقبول الكفر اللفظ نظيره في دخول الفضل
الصفه والوضوء وقد فضل بينهما هنا فنوله اودير قوله او يهمله هذا خرجه وهو قولنا وقال في المباح في
الطهوع الغسل **فصل** في اخر يومه او بعد ما نزلت عليه من فرك ان لا يتركه الا في حاله وهو قولنا في المباح في حلاله
انما اذا لم يتركه الا في حاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
كالضوء فانه يحل على الاوليا والوجودها هنا على ان لا يحصل له في حاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
هذا ذكره من حقه قوله في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
منها ما ساعدناها على بعضها كقول بعض الشرح في فعل المدام وانما وهذا في مقابلة ووجبه في قوله في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
وجاء في جملتي في ذكره في منعه من غيرهم في قوله في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
منها ما ساعدناها على بعضها كقول بعض الشرح في فعل المدام وانما وهذا في مقابلة ووجبه في قوله في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
هو الغسل **فصل** في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
واذ عيتم جارا لا يبعد ما قرأه القرآن **فصل** في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
حضاها ومنها واحد غير محرم البول ذكر ذلك في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
انه لم يبق وكذا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
كما ذكرنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
انهم ذكرنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
اما لو وجب عليه الغسل لكانت عليه البول القرم الموحدة **فصل** في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
اعاره الضلوه **فصل** في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
والشيخ في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
عشله صحاح في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
الغسل واصله في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
للجانب ان كان حيا والمخض ان كان غائبا **فصل** في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
الحديث في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
حي **فصل** في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
ذكر الحديث في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
وهو حديث في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
رفع الحديث في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
والشيخ **فصل** في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
اذا كان عليها غسل من حضوا وعقدت غسل من حياه وغسل لها فانه جزئها من الطهارين ضعيفا واحده فكل كذا في المباح في حلاله
لم ينع من الضحيه ولم ينع من الطهر والصفاء ان المخلصا في ذلك احسان في حلقه وهكذا في غير ذلك وفي المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
وحياه اجرا غسل واحدا او بعضها **فصل** في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
فصل في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
وزاواه في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله
لم يذكر هذا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله وهو قولنا في المباح في حلاله

فما زاد على البرد وكان فيهم من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
منها لاجل روجه من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
زاد وحكي في المصاحف من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
الامام والمشي على روجه من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
ايها الشيطان والخراب من روجه من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
الموجود لها واما الاوهسها للزوج او قال خير بها من سكر في مهاد من الشاة الى اخره وكذا ذكر الفقهاء
واشار الى ذلك في الشرح وقال في المصاحف من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
واما الوفاة خير بها من سكر في مهاد من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
الى الملائكة السابعة من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
اما هذا ذكره الامام في قوله ما والى روجه من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
في الدرر والظاهر من هذا محاسن وجوه السورة وفي الرواية عن عموه المفاضلة بين افراد طهر في الارض مثله
فلا والله اشهدوا طاهر في الجاهل كيد عليه كالمفاضلة في قوله في الوطء هذا كلام الفقهاء في قوله والحكم على
السور من سكر في مهاد من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
فاما اذا احلها **فول** ما حار الحريمه هذا حكي عن غير من الفقهاء ما لو كان غير رضاهما لم يقطعه
حيها من الملائكة السبع **فول** ولو كره طاهر طاهر المصاحف ووجهها بعض الاراء على البلاد الى السبع عن ربه والمحاو
على السبع **فول** وكان في بعض النسخ غير واحدة ذكر في الشرح ووجهها من حواضير رسول الله صلى الله عليه وسلم
كالزوج في غير ذلك من كلام **فول** لا ورايع شمس هذا في النسخ وضوايه كبر في قوله لا يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
التي في المصاحف من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
لشرب طاهر **فول** وسقوط البهيمه هذه المشبه ذكرها في النسخ حكاية من روجهها على ربه المفقود
فلو طلقها من الدخول كان المصاحف **فول** الله تعالى اذا قال على سقوط النفوذ وان كان في بعض النسخ على قوله ان لا ينفذ
عن غير الله ومن الله لا يكون عن غير الله **فول** مع العلم والجهل من وفار في المصاحف فانه اذا علم ان ينفذ
لم ينفذ سبب الزوج النسخ لا فيه له وما في النسخ كالمصاحف في هذا **فول** كل المصاحف في هذا **فول** كل المصاحف في هذا
على احد قول المصاحف **فول** بقله بقله اخره هذا ذكر في الرواية عن جماعة من العلماء على ذلك وهذا محال في الواقع
عنه على خدمه سنة من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
انه معلوم رجع اليه وهو النسخ لا فيه له ولا في ربه ان ينفذ من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
نفوذ وقد ينفذ كلام الفقهاء والمعنا هنا ان كان ذكرها كان ينفذ من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
بالطاهر بقله **فول** لا في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله
حفظه بالكلية **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله
عن المصاحف **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله
الملائكة السابعة خارجا **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله

لا ينفذ من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
التي في المصاحف من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
زاد وحكي في المصاحف من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
الامام والمشي على روجه من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
ايها الشيطان والخراب من روجه من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
الموجود لها واما الاوهسها للزوج او قال خير بها من سكر في مهاد من الشاة الى اخره وكذا ذكر الفقهاء
واشار الى ذلك في الشرح وقال في المصاحف من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
واما الوفاة خير بها من سكر في مهاد من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
الى الملائكة السابعة من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
اما هذا ذكره الامام في قوله ما والى روجه من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
في الدرر والظاهر من هذا محاسن وجوه السورة وفي الرواية عن عموه المفاضلة بين افراد طهر في الارض مثله
فلا والله اشهدوا طاهر في الجاهل كيد عليه كالمفاضلة في قوله في الوطء هذا كلام الفقهاء في قوله والحكم على
السور من سكر في مهاد من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
فاما اذا احلها **فول** ما حار الحريمه هذا حكي عن غير من الفقهاء ما لو كان غير رضاهما لم يقطعه
حيها من الملائكة السبع **فول** ولو كره طاهر طاهر المصاحف ووجهها بعض الاراء على البلاد الى السبع عن ربه والمحاو
على السبع **فول** وكان في بعض النسخ غير واحدة ذكر في الشرح ووجهها من حواضير رسول الله صلى الله عليه وسلم
كالزوج في غير ذلك من كلام **فول** لا ورايع شمس هذا في النسخ وضوايه كبر في قوله لا يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
التي في المصاحف من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
لشرب طاهر **فول** وسقوط البهيمه هذه المشبه ذكرها في النسخ حكاية من روجهها على ربه المفقود
فلو طلقها من الدخول كان المصاحف **فول** الله تعالى اذا قال على سقوط النفوذ وان كان في بعض النسخ على قوله ان لا ينفذ
عن غير الله ومن الله لا يكون عن غير الله **فول** مع العلم والجهل من وفار في المصاحف فانه اذا علم ان ينفذ
لم ينفذ سبب الزوج النسخ لا فيه له وما في النسخ كالمصاحف في هذا **فول** كل المصاحف في هذا **فول** كل المصاحف في هذا
على احد قول المصاحف **فول** بقله بقله اخره هذا ذكر في الرواية عن جماعة من العلماء على ذلك وهذا محال في الواقع
عنه على خدمه سنة من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
انه معلوم رجع اليه وهو النسخ لا فيه له ولا في ربه ان ينفذ من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
نفوذ وقد ينفذ كلام الفقهاء والمعنا هنا ان كان ذكرها كان ينفذ من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا
بالطاهر بقله **فول** لا في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله
حفظه بالكلية **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله
عن المصاحف **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله
الملائكة السابعة خارجا **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله **فول** في النسخ بقله

هذا هو الوجه في قوله ما والى روجه من طاب من عند روجه من غير ان يولد له من قبله الملائكة السابعة خارجا

فولاد و انبار کبریت و انبار مسعود و انبار مسعود و انبار مسعود

11

والصواب والعدل والسمعة والبرهان
البرهان والعدل والسمعة والبرهان
والعدل والسمعة والبرهان

موجودہ

[illegible]

[illegible][illegible]

قوله وعارية الذرام قرض هذا ذكره في الشرح قوله لم يكون قد صاها فاقول الما خلا والظاهر قول النواز
قوله وثمنا واجزة هذا ذكره الفقيه لهذا من واد الخ مثال كقوله في البيع
المحل هذا يدخل في القاضيه انه اذا شرط المجلد ابطاله قبل الفرج حاز والمبايض ابطال الاجل قد سئل هذا
الشرط بان يكون المرفق حرا احراز من شرط فانه سبط المرفق والسبق في ابطاله قبل الفرج في كل
وقال ابو هاشم في العقد وبطلان الشرط قوله ثم علمنا في المجلس وبعده انما ينعقد ذلك طام واما اذا علمنا
المجلس فمما علمه قول المحدثين ورواه في المجلد حاله العقد في الما اذا علمنا في المجلس في ذلك كما قالوا في
شرط السلم انه اذا شرط ودكر في المجلس في السلم وهذا قول في قوله ما لم ينعقد ما ساءوا به في الجملة
الجد والري ما ساءوا به في السلم والري في السلم في قوله فاطعن بالري ويجوز في الآخر كلامه وقد
جعل المسئلة عليه اوجه وهو ان يفسر فاطعن بالري ويجوز في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
البطلان الاول الثاني صفا عليه من السادة والبال هو ان يفسر فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
عند بقره ولا ينعقد السلم في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
وقيل السادة يفسر في الما وهو اذا فسر فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
منه والمجلس وسطر بقره وسقون في الما وهو اذا فسر فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
ولسطة منه والمجلس وسطر بقره وسقون في الما وهو اذا فسر فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
في مجلس الري ولا ينعقد السلم في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
بقرى المجلس مطلقا والري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
جبه ومثل هذا في الحقيق وهو يشبه ما ذكره في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
قوله ولا يجوز ان ينقص عدما اشتراه من المدين في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
قوله لا ينعقد السلم في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
على حاشي الخلاء بشرط حضورها المجلس في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
بالبعض فلا بد من حضور المالك او النافع ويكون كالمالك في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
به باذن الكفا وان لنا بها شبه الغصب في الغاص لست بالمالك فلا يحتاج الى رد وقوله كالمالك في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
هذا هو وحده في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
ان يقال بطلان الذرام لانه اشترط عند قوله ولا ينعقد السلم في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
لن المقصود الفقه ولم ينعقد السلم في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
بقرى الري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
لن الخ في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
على الغرض في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
ان المشرى في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
اطول الما في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن

الخبر المسمى

قوله والاحتياط في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
اللفظ في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
بقرى الري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
لن المقصود الفقه ولم ينعقد السلم في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
بقرى الري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
لن الخ في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
على الغرض في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
ان المشرى في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن
اطول الما في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن بالري في السلم في قوله فاطعن

الخبر المسمى

الذي في السمع ولامه
المعروف مع الفاعل ولم يعل
ورائد المجرور

بقاى وغير الصفه بان ينفى كنه هذا ان ينفى في الصفه فان قول **ابو نصر** باغور كذا المدة يعني مع كونه مشتركا
ولما جاز صححه وكلام الهادي في مثله الجرح والتركيب انه اذا اختلف في الحكم على الامانة في قول **ابو نصر** وفي المدة
تفني هذا على الخلاف والفقهاء سلكوا في المدة حذو ما في الامر كان يقول الشارح في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
2 المجموع ان ينفى المدة ان ينفى بالذكر ومثله ما في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
شديا في صوبه لن ينفى المدة بل ينفى في المدة كما ذكر الفقهاء في المدة في قول **ابو نصر** وعكسه خاصه في
بالعكس ان ينفى المدة مع فقه ونحو العلم منكر او هذا ما في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
ما في قول الشارح في كتابه على طه في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
او الرعايه ولم ينفى في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
مؤخره في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
العلم كونه فاسدا لجهالة المجرم في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
تقدم وانه يقال ما للتقدم والناظر من ان ينفى في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
ما في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
وينكر ما في قول الشارح في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
وحديثه في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
يعني بالذكر ان ينفى المدة في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
الذكر في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
بين في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
والراي والحاضه ووكلا الخصومه وان لم ينفى في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
او لم ينفى في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
وقال **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
والمودع وفساد الجرح من حيث لم ينفى في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
ضنه في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
كما ذكر في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
واخذه او خروجه فيها فالجرح واستعمل في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
وان كان خروجه له استعمله ما سبق به غير مستعمل في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
للصانع والواقي والي مضر في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
ضنه والذم والراي ووكلا الخصومه انهم مشتركين في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
على قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
الصانع والواقي والي مضر في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
هذا ان ينفى المدة في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
قال في حواشيه وهذا الذي كان ينفى به الفقيه ابو الرضا وقال في الكافي وجمال الدين **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى

الباسه للمساخر المودع والواقي والي مضر في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
لونه منعه فهو مشترك في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
على قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
فصحة والراي في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
ولو لم يكن منعه الفاضل في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
هنا محطه في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
وط في كتابه على طه في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
فكون المودع ملكه من قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
منها ما ذكر وهو ان شرط المجرم في ملكه في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
والشرط في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
النقص من قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
يعني في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
اليه بالاطره ولا ينفى في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
المودع في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
لحده في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
وما في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
كانت الحاضه في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
متحده في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
ضمان في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
وقال **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
لغيره في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
المدار في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
فان كان في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
والخلاف في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
قال **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
الاخاره في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
قوله ان ادعاه بواسطة المودع في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
لاطاله الثاني في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
فانكاره في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى
فقد ورد في حديثه في قول **ابو نصر** في كتابه على طه هذا التوثيق ما والى

لو خالفه صفة الصبح يعني انه غير المالك لكان اذا اختلفت الصفة في جنس الصبح
كان بامره صبح اخر فصبح استود قوله ثلثه بها انما قد يصدق اصله المقدم انه لو جعل الاجرة
ملكه طحا ما صح وقد يصدق الملام على قوله كسبة سبعة هذه اتفاقية قوله لا كالحدا هذه اتفاقية
الاجرة اذا كانت متشعبة لم يجر لعدم الصفة والذوق في النسخ هذه كسبة على الطحا في قوله خلا في
والشرايط ان ذكر هذا غير بد قوله خلا في مقلومه ويكون كذا في ذوق الحد في ذوق قوله استحق
درها في ذكر هذا في بيان النسخ والحد مشروط في طحا والحد يكون لا سيما على مجرد الجواز على الرفح السابق
يشترى المشقة في جعل المصلحة لو كان بعض المصلحة في الحقة وقد قال الحقة في الاجرة ان لنا في المستاجر
والرخص شوا في استوجبه الرخص احل على المصلحة في رخصه الرخص من اعلا البئر اخذ في الاستدلال في الباقية
تحتول الرفعة المزا من حصة ومحتسب حرا في الصبر وهذا مستقيم ان كان المستاجر على مجرد الرخص فان كان
على الحقة والرخص اخذ في رخصه المصلحة في الحقة وعلى الرخص في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
الحقة في الاستدلال في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
على خلا في صحة الفقه في قوله الذي صبح خوفه في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
الله كما قال المصلحة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
وقال الله ان يرحم بها على المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
طابعا ومكرها ان كان مكرها في الاجرة واجبه ذكره ان في الفوارق اما اذا كان طابعا فان حصل التصديق
انه اراد الاجرة او فيها فطاهر وان لم يرد الفارة والما في الخلاف في المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
بائع فهو كالمكره في الاجرة قوله ولو انا هذا رواد في الباقية عن المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
من ان يكون خدما لبيد في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
بانه اذا استخيره في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
واما اذا اذن المصلحة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
الصغير هذا ذكره في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
الشيء قوله عند رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
انما الفقه على ولده عما عليه من الاجرة هل يرد من الاجرة وسقط الفقه وان لم يرد كما ذكر الفقه ان لم يرد
اذا انقضى الفقه كان دنا او لم يرد كما عليه من الاتفاق في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
ان يقال ان النوى بها انقضى عليه من الاجرة فهذا كالحاقه في ماله والفرق فلا يقع عنها قوله لا غيره يعني
غير الولي قوله حشابه الخاص وبلغ في انقائه طاهر الفارة ان هو من شرطان للضمان الذي ان يقال ان
جرى منه ما هو حكم الغنم في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
الفارة مضمرة واذا استعصم منه شوا في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
مكرها هذا طاهر ما ذكر الفقه للمهرية انه اذا اخرج منه ما هو حكم الغنم في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
لحق العمل وحول هذا حيا به فاذا اختلفت في العمل منه لبيد المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
ايضا على خلاف فيكون المصلحة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة

هذا هو الوجه في الاجرة
فان كان المستاجر
مستخدما لبيد
فان كان المستاجر
مستخدما لبيد
فان كان المستاجر
مستخدما لبيد

ity

هذا على خلاف في قوله المالك في الغنم هذه بالسبق في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
هذا على ظاهر قول الراد لبيد الكسبي في قوله اذا استعصم منه شوا في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
المالك طاهر قول المهرية في المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
قوله لم يرد منه في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
حيث سطر في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
الشخص في حيا به من المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
المالك اذا اخرج رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
من هذا ومن ان سطر المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
في الكافي وحواشي الفارة انه يرد من رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
هنا جانب من كان الضمان في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
الضمان واما المهرية في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
فيه نظر على المهرية وقوله في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
فعل العجز عن الاجرة استحق في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
شددوا على ان هذا يحتاج الى تفصيل في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
لو تميم له بامره لم يرد من رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
الذين وهو في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
اجل المصلحة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
طاهر لبيد في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
المجرى في قوله في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
عليه لبيد في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
بذلك اذا رخص صاحب الثور المصلحة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
ما اذا انصرف على قوله في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
هما لو اشترى لصغره اجرة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
واو مضمرة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
واذا الخلاف في الغنم في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
الى حاكم وقال في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
الفاسد في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
وقال في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
بذلك في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
فيه قوله او عن المصلحة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة
التمتع انه اذا استاجر من خدومه في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة في رخصه المصلحة في الحقة

انه الثاني والخامس قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
لم يمتزج بينهما في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
جمعه ولم يمتزج بينهما في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
من له اختصار هذه صورة غير التي تقدمت في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
وقال الشيخ في تفسيره الحارث هو من يفتخر بالعباد في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
عالم بالعباد عليه السلام في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
بهما ومن ادعى اختصاصه به من غير ان يفتخر بالعباد ان يقول هل ينزه الله عن كل شيء الى اخره او يشهد بخلافه حبه
لجميعها فقط او يشهد بانه مشترك في علمها جميعا واحدا للشيء ان يفتخر بالعباد في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
انه له والاخر انه يفتخر بانه مشترك في علمها جميعا واحدا للشيء ان يفتخر بالعباد في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
اختصاصا بغيرها او لا ذلك في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
فقد تقدم في هذا ذكر في الفقه قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
هنا مقدم على الخوض وهو واحد كذا في الشرح وفي اللمح واحد كذا في الشرح ان الاختلاف مقدم على العزم قوله في تركه
الشيخ كذا في قوله مطلقا عامه هذا انما على انه يجوز ان يكون المصالح من جهة الى جهة وشي هذا انما الله تعالى قوله
واما اذا كانوا شرعوا يعني ولا اذا كانوا شرعوا وهذا ذكره الفقيه قال وانما المصالح فاما شمله ماله فاما هذا
فاما تركه المصالح قوله من قبله ومن بعده يعني واما من قبله الواجب فلا يحتاج الى استدلال الفقيه ان له
ان يفتخر بالعباد ولو لا ذلك لكان في هذا الشائع والفقيه يترك جهات التي لا يفتخر بها وهذا ما لم يفتخر به في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
المعاش من الدنيا وله هذا في الاحكام فاما اذا اشراد الى العرش بانه الى هذا الزوا فادان بسطر البها من
الزوا في الزوا فاما قوله ويرتفعه الى اخلاصها فهذا اسم على احد الاحكام لانه لا يفتخر بالعباد في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
كلام الفقيه واحد الاحكام فلا يحتاج الى قوله ويرتفعه الى اخلاصها فهذا اسم على احد الاحكام لانه لا يفتخر بالعباد في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
فلما تكرر في بعض البيه قوله المطاف في هذا ايضا احد احكامه التي ذكرها الفقيه الاول الجواز لانه ان يفتخر بالعباد في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
والثاني المصحح لانه يكون الباطن الطافه يدعى قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
لا يشرحه له مادام واجاز هذا في مذهب من قوله وحمله عرصة قال في هذا ما يفتخر به وذلك لانه على اهل البيت
مضرة بدخول الزوا في حوزة لولا ان لهم حق في هذا الحد الذي لا يترك كان محلا واسم اعلم قوله في
جمله متجدا الى اخره قد عجزت عن مشابهة وقال ان بها بطرا اما الاول وهو مسئلة المستوفى الفقيه ترد الكلام
في ذلك ويقول ان له ان يدخل الى داره من مثاله ان يفتخر بالعباد ايضا قد عجزت عن مشابهة من مثاله هذا وحسب
ان شرط المتجدا يكون الى موضع الناس فيه شوا ليرى المصحح قوله في هذا المسئلة
انه ان يفتخر بالعباد في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
المر الزوا في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
الزوا في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
قوله او يفتخر بالعباد فان كان المراد ظهوره من الدار الى اخرى التي ليس بها الزوا في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
كان مزاها بغيره من الدار التي بها الزوا الى الشارع النافذ بهذا جاز وقد ذكره في مذهبنا واما الرابع

قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد

وهو قوله او يستطير ويستأجر واما في طريقها المستطير فالمراد اذا اجتمع من الدار الى اخرى التي ليس بها الزوا واما قوله
الدخول من الزوا في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
اشاله ما عجزت عن معاد الى اخرها والمراد ان لم يفتخر بالعباد في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
ذلك لا يستطير وان فيه احتمالا لقوله في التواضع المحمدي يعني احد بعد الدور فاما قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
فانما لا يفتخر وهذا الحق في المداكر من القول الثاني انها تدر على كل حال في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
مفسره قوله او دخا ما المعناد وله ذلك واما غير المعناد في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
منع في ظاهر الشرع فاما الوعد بذلك المخار له قوله في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
جاء في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
او بعض القول قوله في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
قوله لا يفتخر بالعباد في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
فانه واما حقه ان جاز لا يفتخر بالعباد في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
منه ان لا يفتخر بالعباد في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
حيث انما اذا كان طريقه ضروريا او يفتخر بالعباد في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
ذكره المصنف قوله في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
الى رضى اكثر ما يعتاده قوله الى اذا علم انه لا يفتخر بالعباد في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
اخرى وترك بعضه آخر في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
ش والفقيه يترك في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
وفي قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
وعز المصنف في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
قوله كالتكرار يعني انه على من رآه قوله مثله من كلامه في الحفظ وذكره في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
له مقدار ما يدر له منه لقا طنه عند كونه وما يحتاج اليه للشرع المستتر الى جواره عند العجالة وقال في قوله
الحسن من طنه من كلامه في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
ذلك قوله عند النافذ وهو في هذا احكامه في جواره من قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
انه على من رآه قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
قوله في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
الشمس قوله في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
بغيرها شفعه بالعباد في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
انما لا يفتخر في بعضه يعني في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
بها المشاحة لواء لا يفتخر بالعباد في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
والمراد بهذا صرح ان لم يفتخر بالعباد في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار
2 كن من الما في قوله تعالى الحكيم يعني فيهما بخلاف قوله لا يحسد الله من يفتخر بالعباد وفيه اختصار

بوجه نفسه الذي جعله الضمان واما اذا كان له ان يتخذه كان بقية او بوجهه او بوجهه فله ان يتخذه
فان لم يتخذه الغاصب لم يتخذه احد الغولين والمجه كالمسحط له لا يتخذه فيها عند قوله او كان يوما
فليس هذا الصانع للخلاف قوله ان سيج من الغول والوجه انه معك هذه الخافطة ولو جعله
بزي وذلك لئلا يتسقوط الحقون بغير الحال من الغول والمجه قوله واللقطة صوم هذا ان اللقطة
كالغاريه وكلامه اللحن محتمل وقد ذكرها الفقيه الى الوراء ومنهم من لا يذهب الى الغاريه
كما ذكر الفقيه هناك الفاروق بين هذه الاسيا الغريه قوله الى المصدق الى الامام والفقيه
وهكذا ذكر في الخط فيل والفرقان المصدق عليه القصر المام والفقيه فهو لا يثبت عليها
المداكر من في الخلق فمنه ولو الى الامام والفقيه ومنه وهو فوق احد المام في المسح والركوه
واما في الغصون والذين يقولون **فصل قول** في تلك المداكر لما يعني بل الغصون قد قالوا بغالب
الغاد ان حلالا من الغول النادر وقد قالوا ما سألوه اعراض الناس ولم يقولوا ما سألوه
عزير المالك وبقول الشرح اشار الى ان الغريه تعرض المالك لانها اذا احراز المالك اخذ
فكانه قد رضى بفعل الغاصب والشرع واعل هذا حكم الطاهر ان يعرض الغاصب لعدا المالك اما في البيا
لمن الغريه تعرض المالك والله اعلم والمراد اذا فعل ما سألوه الغرض ان يكون منافع باقه
قوله ما سأل لا اكل يعني فاما الاكاس فهو له لم يتخذه في الغالب فذلك من ادخلنا به فاد اخذها اخذ
المشترط قوله بعد ان الفرائض هذا الحق الى ام الولد وهو من ان الغصون انما لا يغصب
قوله بمحلا او يونا ترجع الى المدين وام الولد والغصون في المدين ولا يتسقط ولها ان يتخذه
بالبون فاقوله مع رد الغصون يعني فاما الولد في الغصون فهو له من المالك جمعا **قوله** ولو سقط الدرر والحق
الشرك والحق في المالك واما سابه المالك في الغصون فذلك من جهة الغاصب فيكون اقراره بالحكم
وقد ذكر هذا في الخط فقال ان الغصون في الدرر وسائر الخبيثه وذهاب الغصون والشم والحب
والركه المجهله وذكر في الاستصار ما ذكر الفقيه في سقوط الدرر استصار الشعر ورده شحا فاقرب
الضمان **قوله** واخصي بغير فعله يعني بغير فعل الغاصب بل حتى العقد نفسه او بغير حابه منه ولو لم يحد
كان يسقط عيشه قطع نفسه وخود ذلك ويتخذ ولو حتى العقد وبغير فعله والمعنى واحد قوله ذلك
مع ارشده عند الغصن الغاريه فهو ان الواجب ما يقص من العمه وليس كذلك الواجب وذلك ان المدين
المدين وهو لا يقص منه عند الغصن وهذا من اد الفقيه في المدين فيه كامله وعرضه ان احصا العقد
نفسه لم يضمن الغاصب **قوله** لا يسقط المالك الجوهر او لا يملكه ما يعني يسقط الى المدين ببيع او خوده
او بفعل فاعل غير صاحب المحبزه والجوهر واما المدين في الغصن فله ان يخلص من صاحب المحبزه ويغير خلافه لو
كان المستقط الجوهر في محبزه فابها بغير الجوهر كما سقط المالك العود المسني عليه وقيل في مهرش
اذ سقط المالك المحبزه من غير ربط صاحب المحبزه كسرى من صاحب المدين المحبزه لم يملكه كسرى
ماله وقيل في الاستصار ان السقطه ماله في محبزه الغريه كسرى منها **قوله** ان من يعامله يعني من يملكها
صلح المحبزه كسرى المحبزه لم يرضها **قوله** صاحب الجوهر من قبل المحبزه وهذا من طين ان يكون الى الله
لم يسقط ماله والفقيه يذاكر بان قبل النقل كسرى المحبزه لو فوفو الجوهر فيها ان كان له كسرى

وي يتخذ ان من يعامله صار له ماله وهو يملكها كسرى انما له ماله في الغريه منها والاول هو المحبزه
قوله ولو لم يتخذ جوهره هذه مطلقه لم يرض من ان يكون له او غيره عقد الجوهر ام لا قوله في هذا على احد
القولين فاما اذا خاط المحبزه بغير ربط المحبزه او بغير ربطه فاما المدين بغير ربطه فان لم يملكه
بذبح المحبزه بغير ربطه فلا شيء وان لم يملكه بذبح المحبزه بغير ربطه فاما المدين بغير ربطه فان لم يملكه
منه المحبزه ان احراز صاحب المحبزه عقد الغاريه وهذه ماله في الغريه كسرى منها **قوله** لا يتسقط المالك
قوله فان لم يرض ماله كسرى منها **قوله** لا يتسقط المالك الجوهر او لا يملكه ما يعني يسقط الى المدين ببيع او خوده
او بفعل فاعل غير صاحب المحبزه والجوهر واما المدين في الغصن فله ان يخلص من صاحب المحبزه ويغير خلافه لو
كان المستقط الجوهر في محبزه فابها بغير الجوهر كما سقط المالك العود المسني عليه وقيل في مهرش
اذ سقط المالك المحبزه من غير ربط صاحب المحبزه كسرى من صاحب المدين المحبزه لم يملكه كسرى
ماله وقيل في الاستصار ان السقطه ماله في محبزه الغريه كسرى منها **قوله** ان من يعامله يعني من يملكها
صلح المحبزه كسرى المحبزه لم يرضها **قوله** صاحب الجوهر من قبل المحبزه وهذا من طين ان يكون الى الله
لم يسقط ماله والفقيه يذاكر بان قبل النقل كسرى المحبزه لو فوفو الجوهر فيها ان كان له كسرى

دارالکتاب
مکتبہ اسلامیہ
کراچی

لن يرد إلى الأرض ذمته بالحفر وهو مستوع بالطم وقارة حواشي الزلازل الطم واخره نعمان الفقه شققة الأرض وقاسم هذا على
 المانع اذا اتم الخ الغش والواجب عليه تسليمه كما اوضحته مسئلة المسخ كما انه قد غلبت منه شي وهذا قد يتناول من منه الأرض
 ولو فرضنا ان الفقه راى ان الحفر فلما اتم بطل الزلازل فعليه الأرض لقضائ لقته بالطم ولقها بها اذا كان الراد في ملك صاحبه
 فان كان في ملك الغير اوفي شارع فلا أرض عليه ان لم يرد موضع المالك بمصر به اخذ من مصر رد الوارد إلى الأرض قوله
 يرضى المالك بقضى بقدر الرضا لبعض من وقع فيها وكذا سقط عنه الضمان مع المالك كله من الطم وليس من وجها ان اذا اوتاه من مكان
 الواقع احداهما انه لا يضح له ان يزيل وجود الحفرة عليه هذا الوجه لا يطم من غير ان المالك ارضاه والباقي انه يضح منه
 الراد واخاره في المقتضى ولا يطم الأرض المالك قوله وضمان الضمان لوطها وقد راد هذا ذكره الامام محمد بن
 والعقبة والمرا لا اذا كان الراد ملك صاحب البيت لو كان في ملك الغير اوفي الشارع كما تقدم قوله ولو استعمل الغد
 وقضى بقضى مصر الغلة الاول لم يقض واجاز المالك ليركضه ان يقضى بعد حمله منه فصول قوله وضمانه الغلة الغاضب
 امامه هكذا ذكر العقبة ويحيى انما يكون الامانة الزايد على كذا المثل فقط وهو طاهر كلام الشيخ واما قدر كذا المثل
 فمضمون قوله وخرج على الغاضب يعني المكتري قوله ضمها للمكتري يعني مع عدم الاحارة قوله لا يضح الحارة لملأ
 جاره عند الحارة المأذونه قوله ان اشترطنا المسخ لخدمة الحارة فلم ير ان يباحها قوله واحد قوله وذلك
 لانه لم يقض من الغاضب والشارع يقض قولن وقيل انما يقض للشارع من ضمانه لانه لم يضح مطع وضمان لملأ وجب
 عليه التمسك قوله ان حتى قتله وذلك لحرقه شاة الاسارى فانه صلى الله عليه اطعمها الاسارى لحشبه قتله قوله
 لا يعدض وعوج هذا قول الجاهل الماهر وخرج له قول اخر اما ادى بدله لم يصدره وقوله والطم يقض الخ ليرد
 المسم قوله يضره بالخ القس هكذا ذكر الفقه لئن المالك حصل لوجه محطوطه قال يقض المذاخر لئلا يمسك
 بالنف وشماته فقط لئن لم يمسك ليرد على الصدوق بعد ان شرا الميرة الاخرى فاحد المفسر بوطا لك فله الضمن
 بركه ويصدر بالخ الخ وبأى مثل هذا لو غصب الفاء واشترى اشياء من ذلك المالكه والنف من ماله وخرج منه الفاء على
 كلام الفقه يضره جميع المالكه على ان يقض المذاخر من خصمته اما لو من عرض الممن بخه من الممن فلا استقال
 انه لا يضره المالكه وخصمته وقيل قوله فلا استقال القس يعني في الجور الضمن من المراه سواء استحال كالر
 زرع او لم يستحل كالطم وهذا غير كلام اهل المذهب هكذا في الكافي وقال في الترتيعان والباقي اذا استحال القس
 جاز الضمن من غير ان المالك قوله وذلك خوان خصم الضمن هذا فقال المانزل المسم ويقط المانع قوله
 ودر الحار يعني في يده يمسك سقاءه الماذر قوله الى يضح للاكل هذا القدر عن مقدمه هائل سواء حلح لا
 اما نفير والحال لو دح ولم يطم فله ان يطم خبز صاحبها من اخذها بلا شي ومن قسمها وان كانت لا يطم فله
 الماشان بعض التمسك وورق في اكثر من النص خبز وقد تقدم هذا قوله وبما حله القصر خلاصه قصص
 شخص المسن هذا ذكره في الفقه في البيعات في البيعات كلام اخر ان معاملة القصر لا تكون بخاطه
 التوب مضى في مورد الحار المالك قوله او بان الفاء في الأرض من بعضا الما من نية يمسك قوله وانه معنى
 اكرام الزائر والاشهاد اكرام الزائر ما خوذ من عن هذا الما لم يحج نعمهم قوله وانه ما كان يدخل بطه ان
 ما يفيد اكل صلى الله عليه من الما المشهور الذي شتمه الخيرة وقال صلى الله عليه عند موته ما زالت
 اكله خير يعاودني والآن قطع القهر بطر قوله خل الذي هذا الما خيرة بطر لئلا يطعم الاكل
 واجتمعت المالك وهذا منه فالشارع فان غيره قوله وانه معنى للقدوة بقى لانه صلى الله عليه امير بها

قوله والورثة يوم السبت عشرون يوما بعد موت الميراث...
تخرج منه القدر كما ذكره في الميراث...
يقال في الخلاف...
من الميراث...
خبرنا فلان...
ذكرها في...
صفة الواحدة...
نفس الميراث...
حقه...
وطا...
الباقي...
عذرة...
لن...
وإذا...
بأن...
وله...
فما...
وإذا...
يقال...
كله...
أخذه...
توفي...
حيرو...
بالله...
ففسر...
قوله...
الجماع...
الكاتب...
قد...

هذا هو الميراث...
في الميراث...

الميراث...
أخرى...
عنه...
أنه...
بمن...
لن...
الطبر...
العين...
قال...
هذا...
فلا...
ليس...
هكذا...
أن...
إذا...
أحد...
هكذا...
إذا...
فإذا...
نصف...
أنه...
سواء...
بعض...
فلا...
الثاني...
الكاتب...
وإذا...
لقد...
منه...
قوله...
لقد...

فصل في بيان قول الله عز وجل في سورة البقرة الآية ٢٢٥
 قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا عَلَيْهِ غُلُوَّهُ فَلِمَ يُعَذِّبْهُ اللَّهُ وَلِمَ يُقَاتِلْهُ**
 ولما في الآية من معنى العفو والاعفان في الغلوه وهو الغلوه في الدين
 منه كفى بعضه وذلك كقول السائر في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**
 عليه ما يدبر من حبه ودار السلام من قوله الجوارى ومن كلام ابن أبي الفوارس في مثله **الطلال** وقال ابن طوالة **دخول النار**
 انه لا يدبر من دخول النار ومن قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**
 المضاف الى قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**
 الشرح وفيه من المادى مدغم في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**
 ضما في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**
 فتح بقوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**
 اخرج من الجرح حتى اظهره له في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**
 قالوا ولو وقع الخبر بالفعل لكان دخاله في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**
 الجرح في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**
 انه حلت في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**
 للحدوث والطلال بعد انضائه في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**
 بقدر ما ذكره الاستدلال في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**
 لم ينع طلالا في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**
 وشي وانما في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**
 فالمراد والله اعلم انه نفوذ من قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**
 خولف الدار ودخول الدار وفي قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**
 البعض بطرد المجرم ولا يقال في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**
 المستفيضة في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**
 منها انهم لو خرجوا الى واحد فلاحه هو فاعاد العقبة واما علم ما ذكرنا من كلام الشرح فانه يقع المستخرج واما
 حدوده ونعم كلام من بعده ونقدم كلام العقبة انه قال في كلامه المتعارف **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**
 وانه لو خرج واحد من قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**
 عليه ما يدبر من حبه ونظر في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**
 وفاسه فانه لا يخرج من قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**
 قوله بكرر اللفظ في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**
 وقد حكى ابنه اجماع قوله فاحدهما ويجوز هذا الذي ينع خلاف كلام ابن أبي الفوارس في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**
 المستفيضة في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**
 ترك كلام قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**
 والحضر في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**
 ولا يقال في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**
 الشرط ولو ما في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا** في قوله **فَمَنْ عَفَا وَأَعْفَا**

[illegible]

او ينقل صاحبه الصلوات الى غيره او يحلف على ان لا يفعلها او يحلف على ان لا يفعلها او يحلف على ان لا يفعلها
والنقل بالارادة اذا حلف على الكفر او على النكاح او على غيره من الاعمال او على ان لا يفعلها او على ان لا يفعلها
نقل ما في يد صاحبه ونقل ما في ارض صاحبه وذلك ان يبيع ما في يده او يبيع ما في ارضه او يبيع ما في يده او يبيع ما في ارضه
الآخر قوله ولا غيره مع البينة بالصلوات والحدود اما اذا حلف البينة لغيره فلا اشكال في ذلك واما اذا حلف البينة
على كمال العقيدة هنا ان لا يغيره من الدين او لا يغيره من الدين او لا يغيره من الدين او لا يغيره من الدين
نقله الداخل والخارج وذكر العقيدة في حال الكفر ان هذا مع البينة الواحدة واما مع البينتين فالحال في ذلك
العموم هو قوله ثم يما يعني بالحدود قوله هو بالدين يعني العمرة فالحال في ذلك هو ما في يده او ما في ارضه
الشرح ما قبل ان العمرة او هو هو في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
لأحد ما لم يعد يعني وللآخر عدل كونه وهذا ذكره ابو حنيفة لم يذكره في غيرها وفي غيرها وفي غيرها
انه لم يترك حشابه ولا حرجا في الوضوء قوله والنقل في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
القول قول صاحب العقيدة لئلا يترك سبيله اذ ان عليه حرجا وعلى الجار اذ ان عليه حرجا وعلى الجار اذ ان عليه حرجا
قول الراي قوله وان يما في العكس هذا ذكره في شرحه اني من لم يترك سبيله الجار اذ ان عليه حرجا
في سبيل هذا ذكره في شرحه اني من لم يترك سبيله الجار اذ ان عليه حرجا
في المراسم في هذه المسئلة وان العقيدة اخرا زعمه لكونه في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
من الجرح ايضا واحلفوا في المراسم في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
لانه من كمال البينة في حقيقتها لا في جوارحها وفي حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
انما حرج احدها وفي حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
قل المراسم في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
وكم بالصحبة والعقيدة في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
النكاح وحلفوا في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
في المراسم في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
قوله ولو ادعى ان هذه البينة الى غيرها وهي هنا حلفا في الحلف والمنع والآخر في حال الكفر او في حال الكفر
اما بنية الملك في قد يغار ضابطا فلا ينفذ الحكم لاحدها بنية النكاح والآخر في حال الكفر او في حال الكفر
الخارج واما بنية النكاح في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
حلف على الالامة والشرع في شهادة ان لا يزوجها او لا يزوجها او لا يزوجها او لا يزوجها
ذلك محمول على جهلهم بالنكاح ولا في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
في النكاح وانفساخه يعني بفسخ الملك واما بنية النكاح في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
على عدم الملك وقد اجمع حاشي حنيفة وحاشي حنيفة وحاشي حنيفة وحاشي حنيفة
ذلك ونقل المراسم في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
قوله ولو ادعى ان هذه البينة الى غيرها وهي هنا حلفا في الحلف والمنع والآخر في حال الكفر او في حال الكفر
قوله والنكاح هذا مخرج به في المخرج في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
قوله فاما ما روي عن ابن عمر في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر

الدين بغير ما حلف النصف من ماله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها واما حلف النصف من ماله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها
صاحب الدين بغير ما حلف النصف من ماله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها واما حلف النصف من ماله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها
الدين بغير ما حلف النصف من ماله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها واما حلف النصف من ماله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها
قوله ان يزوجها او لا يزوجها او لا يزوجها او لا يزوجها او لا يزوجها او لا يزوجها او لا يزوجها او لا يزوجها
حكم بنية صاحب النصف من ماله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها واما حلف النصف من ماله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها
بما به وعنه وهكذا نقل صاحب الدين بغير ما حلف النصف من ماله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها
اخر ما ذكره في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
حمله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها واما حلف النصف من ماله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها
ان يزوجها او لا يزوجها او لا يزوجها او لا يزوجها او لا يزوجها او لا يزوجها او لا يزوجها او لا يزوجها
بنيه بغير ما حلف النصف من ماله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها واما حلف النصف من ماله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها
وسدسه ان حكم بنية صاحب النصف من ماله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها واما حلف النصف من ماله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها
ربع الكل هو سبعة واربعون لصاحب النصف من ماله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها واما حلف النصف من ماله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها
شبهه وان حكم بنية صاحب النصف من ماله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها واما حلف النصف من ماله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها
ذلك سبعة وثلثون وثلثون في ماله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها واما حلف النصف من ماله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها
وعنه هذا في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
فلم يدع الكسبة وثلثون وثلثون في ماله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها واما حلف النصف من ماله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها
المال في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
للدين والنصف من ماله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها واما حلف النصف من ماله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها
وصاحب النصف من ماله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها واما حلف النصف من ماله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها
قول الزيادة في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
وقد سألنا عن قول الزيادة في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
قولنا والله ذكر في محله واما في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
الغير فادعى احدهم كماله واما في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
وهذا مثل قول النكاح اما لو كان في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
الكل والمان النصف من ماله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها واما حلف النصف من ماله وبقا ريعه بعد ما بها لاجل النكاح فيها
عليه بزيادة اذا اوصى له في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
مع المحارة وهكذا في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
شرح في الشرح ان كل بنية في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
لم يعنى مع امر او زوج او زوجة وكنى في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
ناب كسبته الدعوى فان صاحبه لا يزوجها او لا يزوجها او لا يزوجها او لا يزوجها او لا يزوجها او لا يزوجها
فقد اجمع على واحد المدعى بالنكاح في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
بدل ما نقلها اما قال في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر

هذا هو النكاح
في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
قوله والنكاح هذا مخرج به في المخرج في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر
قوله فاما ما روي عن ابن عمر في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر او في حال الكفر

[illegible]

من شرطه في المحضرة حاربه كما في قوله في الفقه كلامه الثاني قوله في قوله وكل للموكل المانع من هذا
في المحضرة اما قوله فيكون وكل للموكل فانه هذا ان الموكل لم يعزله وما سلك كانه من الموكل المانع من هذا
وكاله موبه واعلم ان كلام اهل المذهب في هذا خلاف هذا وذلك في قوله في الفقه كلامه الثاني قوله في قوله وكل للموكل المانع من هذا
الاولى بانه وكل للموكل المانع من هذا وذلك في قوله في الفقه كلامه الثاني قوله في قوله وكل للموكل المانع من هذا
الما في قوله وكل للموكل المانع من هذا وذلك في قوله في الفقه كلامه الثاني قوله في قوله وكل للموكل المانع من هذا
لا يمتنع في المحضرة الوكيل المانع من هذا وذلك في قوله في الفقه كلامه الثاني قوله في قوله وكل للموكل المانع من هذا
قوله ويصح بعد المانع من هذا وذلك في قوله في الفقه كلامه الثاني قوله في قوله وكل للموكل المانع من هذا

[illegible]

بصاح ولوا حدا لصا و في يوم من ذكرا الخرافة =
بالوسيلة له او حله سطح و لم يقطع والاس

[illegible]

الجنات قال 2 حال التزاه صوابه وأو التزاه يعني لا يستلزم إذا احتج على العضو التزاه وهو خفيان لا يلاحظه وأو التزاه ما
ذكر العفة انه إذا قطع من موضع لا مقام فيه لم يعد ذلك موضع فيه فصا من اليد الصاغر كان يقطع من خلف الشاغل فبعد
الرفق وظاهر النتيجة انه في الصناديق بعد هذا وهو انه إذا احتج على التزاه فان هذا الخوف يمنع من العضو وهذا

ذكر عليه كلامه في النجوع وقوله اوله او اعلم عند قوله وهذا الساج يعني انه عا الجوه المكنة وهذا ذكره الفقيه قوله في النجوع
 هذا ذكره ابن الميراد بالعلمه التزم قوله في النجوع عا قول المسند وما سواد ذكره في العمري يستكمل الجمع حتى يتبين الوجه في قوله
 وقال القاضي مودا في مودا قوله في النجوع عا قول المسند وما سواد ذكره في العمري يستكمل الجمع حتى يتبين الوجه في قوله
 المولى حقه في قوله في النجوع عا قول المسند وما سواد ذكره في العمري يستكمل الجمع حتى يتبين الوجه في قوله
 والوارث في النجوع عا قول المسند وما سواد ذكره في العمري يستكمل الجمع حتى يتبين الوجه في قوله
 محضها من النجوع عا قول المسند وما سواد ذكره في العمري يستكمل الجمع حتى يتبين الوجه في قوله
 لاجبا واللفظة تعني في هذه اللفظة وذكر الفقيه في بعض النسخ ان اللفظة لاصاح الرقة قال الفقيه حال لوجه وهو واضح
 ما ذكره ابن الميراد في النجوع عا قول المسند وما سواد ذكره في العمري يستكمل الجمع حتى يتبين الوجه في قوله
 في قوله احدهما او احدهما كان ذلك في بيان فاسده هاته لاصاح الرقة وما ذكره الفقيه في النجوع عا قول المسند وما سواد ذكره في العمري
 اطلعه في مودا وقال في الحفظ لاصاح المانع احصاها بقوله او فعل لمعروا من وكنى عن الغرض اعني ان صاحب الحنفية لم يفتي
 الميراد في النجوع عا قول المسند وما سواد ذكره في العمري يستكمل الجمع حتى يتبين الوجه في قوله
 ثم الرقة بطل الوصية المانع كما هو في مودا وكذا في النجوع عا قول المسند وما سواد ذكره في العمري يستكمل الجمع حتى يتبين الوجه في قوله
 الرقة بطله ما بينهما ماعقما ومتبوية المانع وقال في مودا عا قول المسند وما سواد ذكره في العمري يستكمل الجمع حتى يتبين الوجه في قوله
 اختاره في الاستقار قوله في المحلوله يعني انه حال المانع ويتصاحبها وهذا في نظرنا انه لم يفتي من ذلك وهذا العنق
 المداخر اعني حال المانع قوله في المحلوله يعني انه حال المانع ويتصاحبها وهذا في نظرنا انه لم يفتي من ذلك وهذا العنق
 ما ذكره في الحفظ هاهنا في الفقيهين وهذا شبيه ما لو استثنى الساج ابن الشاه مده معلومه قد خفا المشرك وقد قدم في المذكر
 انه لا شيء عليه وقوله ما بين الفقيهين ويكون عوض الرقة لاصاح الرقة مع ذلك الغير وهذا احد وجهي مودا ووجه اخر
 لم يشر اليه في مودا في قوله عا قول المسند وما سواد ذكره في العمري يستكمل الجمع حتى يتبين الوجه في قوله
 الرقة قوله واليهما معا الميراد في النجوع عا قول المسند وما سواد ذكره في العمري يستكمل الجمع حتى يتبين الوجه في قوله
 المولى في النجوع عا قول المسند وما سواد ذكره في العمري يستكمل الجمع حتى يتبين الوجه في قوله
 قوله والميراد في النجوع عا قول المسند وما سواد ذكره في العمري يستكمل الجمع حتى يتبين الوجه في قوله
 اشترط الله والاراسع الرقة في مودا في قوله او حقه خذ في حصول الملاك ولا يجوز كالا عا قول المسند وما سواد ذكره في العمري
 يجوز في النجوع عا قول المسند وما سواد ذكره في العمري يستكمل الجمع حتى يتبين الوجه في قوله
 فيكون ما وقع لاصاح الرقة في مودا في قوله او حقه خذ في حصول الملاك ولا يجوز كالا عا قول المسند وما سواد ذكره في العمري
 يعني الرقة ولو قال فيهما عا قول المسند وما سواد ذكره في العمري يستكمل الجمع حتى يتبين الوجه في قوله
 قوله ما لم يشرع في النجوع عا قول المسند وما سواد ذكره في العمري يستكمل الجمع حتى يتبين الوجه في قوله

[illegible]

